السلامي: الشعب قال كلمته... خور عبد الله سيبقى عراقياً

أكد النائب حيدر السلامي، اليوم الثلاثاء، أن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء قررا سحب طلبات العدول من المحكمة الاتحادية بشأن اتفاقية خور عبد الله، استجابةً لإرادة الشعب العراقي الرافضة لها.

وذكر السلامي في بيان تلقته "المطلع"، أن "قرار سحب الطلبات يمثّل انتصاراً وطنياً لإرادة الشعب الرافض للتفريط بالسيادة العراقية"، مشيراً إلى أن "الاتفاقية خالفت الإجراءات القانونية، وكان لا بد من التراجع عنها".

وأضاف أنه "على رئيس مجلس الوزراء إشعار وزارة الخارجية لإيداع قرار المحكمة الاتحادية لدى الأمم المتحدة، واتخاذ الخطوات الرسمية لسحب الاتفاقية".

وتابع السلامي: "شكراً لكل صوت وطني حر، وشكراً لكل من ساهم في تحقيق هذا الانتصار العظيم"، مؤكداً أن "المعركة لم تنتهِ، وستكون لنا صولات وجولات تحت قبة البرلمان لمنع تمرير هذه الاتفاقية المذلة مجدداً".

وختم بيانه بالقول: "نعم نعم للسيادة، وخور عبد ا 100% عراقي".

اتفاقية "خور عبد ا" البحرية بين العراق والكويت، وُقّعت عام 2013، بهدف تنظيم الملاحة البحرية في القناة المائية الواقعة بين البلدين.

ومنذ توقيعها، أثارت الاتفاقية جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والشعبية العراقية، حيث اعتبرها كثيرون مجحفة بحق العراق، وتمثل تنازلاً عن جزء من سيادته البحرية لصالح الكويت.

والتوتر بلغ ذروته بعد أن أصدرت المحكمة الاتحادية في أيلول 2023 قراراً اعتبرت فيه الاتفاقية "باطلة لمخالفتها الإجراءات الدستورية"، مما مثل ضربة قانونية قوية للاتفاقية.

ورغم هذا القرار القضائي، قدمت رئاستا الجمهورية والوزراء في وقت لاحق طلبات "عدول" للمحكمة الاتحادية، بهدف إعادة النظر في قرارها، ما أثار موجة غضب شعبية ورسمية، واعتبر بمثابة تراجع خطير عن السيادة الوطنية.